محافظة دمشق تدرس إجراء مزادات لتأجير مواقف السيارات أمام المطاعم

دراجات نارية تعمل كـ«سرافيس» و٨٥ ألف هاتف معطل بسبب «المياه»

فرع المرور يرد على المطالبة بالدفع الإلكتروني لمخالفات السير

سكرية: قوننة الفانات الخاصة

مدير الكهرباء: الأعطال خلال الشتاء الماضي لم تكن معقولة

الجزائرلي: إحياء المشاريع السياحية المتعثرة

| فادي بك الشريف

اتهم أعضاء في مجلس محافظة دمشق، المياه والصرف الصحي بالمسؤولية عن تعطل ٨٥ ألف خط هاتف، ما يتطلب وضع خطة عمل لمعالجة المشكلة، على أن يتم رصد الأماكن والأحياء التي تشهد مشكلة حقيقية وتعطلاً كبيراً لخطوط الهاتف ما ينعكس سلباً على المواطنين في عدد من الأحياء.

هذا الطرح دفع معاون مدير اتصالات دمشق نعمان باسيل للتأكيد على صحة هذا الرقم المذكور، مبيناً وجود ٢١ مركز هاتف بدمشق، و٦٥٠ ألف خط بالخدمة، وأن ٤١ ألف خط معطل بسبب «الفيجة»، والسؤال هنا: هل المؤسسة لا تمتلك الموازنة؟

وأكد باسيل أن أعطالاً من المياه والصرف الصحي تؤدي إلى مشاكل جمة في الهواتف، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تأثيرات في سرعة الانترنت للعديد من المشتركين.

كما انتقد أعضاء في المجلس الازدياد الملحوظ لظاهرة انتشار الدراجات النارية وعملها كـ«سرافيس» بأجور وتكاليف غير مضبوطة وفي العديد من الأحياء والشوارع، مطالبين بمتابعة هذا الموضوع.

وبحث المجلس واقع النقل والفوضى الحاصلة في التكاسي، تحت مبررات عدم مواءمة العدادات الموضوعة مع الكلف والمستلزمات وتأمين مادة المحروقات وأجور الصيانة وغيار الزيت، إضافة إلى ضبط عمل الفانات الخاصة في عدد من الأحياء وخاصة المرتفعة مع إمكانية العمل على قوننتها وشرعنتها، ليؤكد عضو المكتب التنفيذي شادي سكرية أن هناك عدم قدرة على ضبط هذه الفانات، مشدداً على ضرورة قوننتها نظراً للحاجة الماسة لها وخاصة في المناطق المرتفعة.

بينما بين زميله عضو المكتب التنفيذي سمير الجزائرلي العمل على إحياء المشاريع السياحية المتعثرة بدمشق.

وطالب الأعضاء بضرورة إيجاد حل لمركز تحويل باب توما، وتفعيل مركز طوارئ القابون، والعمل على تخفيف الازدحام عن وسائل النقل العامة في دمشق ولاسيما على الخطوط المشتركة بين الريف والمدينة، والإسراع في وضع حل مروري لمنطقة البرامكة، ومد قميص إسفلتي في سوق المزة، وإعادة دراسة توضوع وعدد ساحات العيد التي لم تكن شاملة لكل المناطق والأحياء.

كما دعا الأعضاء إلى تفعيل طريقة الدفع الإلكتروني لمخالفات السير، مطالبين بإصلاح غطاس بئر حديقة القابون بالسرعة القصوى وخاصة مع قدوم فصل الصيف، إضافة إلى ضرورة ضبط حجز مواقف (الفالیت) التي يستثمرها أشخاص مجهولون في شوارع العاصمة، لاستثمارها من المحافظة بما يحقق مردوداً مادياً لها، متسائلين عن وضع توزيع المازوت لفلاحي دمشق والأسمدة وشبكات الري، وإمكانية تحويل العدادات الكهربائية في المزارع إلى عدادات زراعية.

وأعاد مدير كهرباء دمشق هيثم مبلع فصل القاطع في محولة باب توما إلى زيادة الأحمال، ولمعالجة ذلك سيتم تشكيل لجنة لدراسة الأحمال في المنطقة، كما سيتم دراسة إمكانية تفعيل مركز طوارئ القابون.

وأكد مبلع أن أعطال الكهرباء التي حصلت خلال الشتاء الماضي لم تكن معقولة، مبيناً خروج مراكز تحويل من الخدمة حينها.

واقترح مدير هندسة المرور سامر حداد رفع توصية إلى رئاسة مجلس الوزراء لإحداث شركة نقل داخلي في محافظة ريف دمشق، لتخفيف الضغط عن شركة نقل دمشق، إضافة إلى تزويد شركة نقل دمشق بوسائل نقل جديدة لتخفيف الازدحامات، علماً أن شركة النقل الداخلي بدمشق تستنفر ٨٠ بالمئة من طاقتها بخدمة المناطق في ريف دمشق.

وأشار إلى أنه خلال الشهر الحالي سيتم طرح حل مروري في منطقة البرامكة على لجنة السير في اجتماعها القادم لأخذ الموافقة، وذلك بناء على ما تقدم به أعضاء المجلس لإيجاد حل في هذه المنطقة.

وحول تأجير الشوارع للعموم بشكل مخالف من أشخاص مجهولين (الفاليه) أكد أن هناك دراسة لتأجير مواقف السيارات أمام المطاعم عبر استثمارها من خلال مزادات علنية تعود عوائدها للمحافظة.

ورداً على المداخلات التي طالبت بالدفع الإلكتروني لمخالفات السير، أكد مندوب فرع المرور أن هذا الأمر ممكن بالنسبة للمخالفات المادية، أما المخالفات التي يحسم فيها نقاط فيجب مراجعة فرع المرور لاتخاذ الإجراء القانوني وفقاً للأنظمة.

مدير الحدائق سومر فرفور، أكد أنه يتم العمل بشكل دائم على زراعة مداخل مدينة دمشق بالأشجار، لافتاً إلى سقاية حديقة القابون عن طريق الصهاريج، ريثما يتم الانتهاء من إصلاح غطاس بئر حديقة القابون.

وبين مدير زراعة دمشق عرفان زيادة أنه تم توزيع ٣٠ ألف لتر مازوت للفلاحين في المحافظة وفرة واحدة خلال الشهر الأول من هذا العام، لافتاً إلى أنه سيتم توزيع الأسمدة وشبكات الري خلال الأشهر القادمة على الفلاحين بالتنسيق مع الوزارة والمنظمات المانحة.

وأشار إلى أنه لا مانع من تحويل العدادات الكهربائية إلى زراعية، وذلك بعد أن يتم توجيه كتب رسمية من مديرية الزراعة إلى مديرية كهرباء دمشق لإجراء الكشف الحسي من لجان فنية.

غرامات كبيرة لمن يتهرب من الدفع في الباصات

مدير النقل الداخلي بدمشق: دراسة لجباية ذكية في وسائل النقل

| محمود الصالح

كشف المدير العام لشركة النقل الداخلي في دمشق موريس حداد عن بدء دراسة تطبيق الجباية الإلكترونية في شركات النقل الداخلي في دمشق وحلب واللاذقية وحمص.

وبيّن المدير العام في تصريح خاص لـ«الوطن» أن اللجنة المشكلة من مديري الشركات الأربع إضافة إلى ممثلين عن جامعة حلب والشركة السورية للشبكات اجتمعت لوضع خطة لتشغيل الجباية الإلكترونية، حيث تم استعراض جهاز الجباية الإلكترونية المزمع تركيبه على باصات النقل الداخلي.

وبيّن حداد أن هذا الجهاز يتم تصنيعه من الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات ويركب في جميع الباصات العاملة على خطوط النقل الداخلي العامة والخاصة وبشكل مجاني من دون أن تتحمل تلك الشركات أي مبلغ لقاء تركيب هذا الجهاز، الذي يعمل على بطاقات ممغنطة مسبقة الدفع يقوم المواطنون بشحنها من محال ومعتمدي شحن كما هي الحال بالنسبة لشحن الموبايلات بالوحدات من المحال، ويتم تمرير هذه البطاقة في الجهاز الموجود في كل باص ليقتطع المبلغ المحدد من رصيد البطاقة. وأضاف: لدى كل سائق جهاز ماستر في حال تبين أن بطاقة المواطن فارغة أو لا يحمل البطاقة يتم الدفع للسائق ويقطع للراكب إلكترونياً.

وعن الالتزام بالدفع الإلكتروني بيّن المدير العام أن هناك مفتشين في كل الخطوط لديهم أيضاً جهاز يقومون بأخذ عينات من ركاب الباص والتدقيق فيما إذا قاموا بالقطع أم لا، مشيراً إلى وجود غرامات كبيرة على من يثبت أنه لم يدفع القيمة، وأضاف: سيتم ربط أجهزة المعتمدين لشحن البطاقات مع الجهاز المركزي في الشركة وأجهزة الباصات بشبكة واحدة، بحيث يظهر رصيد كل بطاقة في كل لحظة، وكذلك رصيد المعتمدين وعمليات الشحن من مركز الشركة إلى أجهزة المعتمدين.

وعن الفائدة التي ستحققها الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات من إنتاجها وتركيبها لهذا الجهاز بشكل مجاني للشركات قال: إن الشركة ستتولى إنتاج وبيع البطاقات الممغنطة للمواطنين، إضافة إلى الصيانة الدورية لكل التجهيزات وتأخذ لقاء قيمة البطاقات وأعمال الصيانة الدورية فقط.

وعن القيمة المضافة التي ستحققها عملية الجباية الإلكترونية بيّن حداد أنها تمكن الشركات من تنظيم عملية مراقبة الخطوط وأداء السائقين، بحيث يمكن خلال دقائق الدخول إلى أي جهاز موجود في أي باص ومعرفة عدد الرحلات التي قام بها وعدد الركاب في كل رحلة، وبذلك يتبين أي تقصير في عمل السائقين وتتم معالجة الأمر مباشرة، والأمر الآخر هو عدم ترك السيولة المالية بيد السائق لأنه في الوقت الحالي يتم إعطاء السائق دفاتر الإيصالات يومياً لقاء مبلغ ٨٠ ألف ليرة سورية يومياً بشكل مقطوع سواء استطاع جباية هذا المبلغ أم لم يستطع، وعند تطبيق الجباية الإلكترونية ستنتهي مشكلة أخذ السائق مبالغ زائدة من الركاب، لأن الجهاز سيقتطع المبلغ المحدد في التسعيرة حتى لو كان أجزاء من الليرة أو باقي الفئات المالية، والأمر الآخر أن هذه الطريقة من خلال التقنية المستخدمة ستساعد في تعديل التسعيرة وتطبيقها خلال دقائق وإضافة ميزات وخدمات أخرى على الجهاز من خلال برنامج العمل المتطور الذي يحمله والقابل للتطوير بشكل دائم وفق متطلبات الخدمات التي نحتاجها في المستقبل.

المتداول أن تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ ألفاً.. وسيتم تقسيمها إلى شرائح حسب خبرة الطبيب والخدمات المقدمة

نقيب أطباء ريف دمشق لـ«الوطن»: من المتوقع أن تصدر التعرفة الجديدة خلال أسبوع

| محمد منار حميجو

توقع رئيس فرع نقابة الأطباء في ريف دمشق خالد موسى أن تصدر التعرفة الطبية الجديدة خلال أسبوع، حيث إنه من المتوقع أن تجتمع اللجنة المشتركة بين وزارة الصحة والنقابة خلال أسبوع لإصدارها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد موسى أن اللجنة المشتركة تعمل على إصدار تعرفة منطقية وعادلة بالنسبة للطبيب والمريض، مشيراً إلى أن المتداول في الحديث والنقاش أن التعرفة الجديدة من الممكن أن تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ ألف ليرة.

موسى أوضح أن التعرفة الجديدة لن تكون موحدة وسيتم تقسيمها إلى شرائح وذلك حسب سنوات الخبرة والتصنيف والخدمات المقدمة من كل طبيب، ضارباً مثلاً أن الطبيب الاختصاصي وفقاً لسنوات ممارسته للمهنة، والذي يقدم خدمات طبية مثل (تصوير الأشعة والإيكو) من الممكن أن تكون تعرفته أعلى من تعرفة الطبيب العام.

وأكد أنه في حال صدور التعرفة الجديدة فإنه سيكون هناك مراقبة ومحاسبة وأن النقابة قادرة على ذلك، حيث يوجد قانون ضابط لهذا الموضوع يحاسب من يتجاوز التسعيرة.

وأضاف: إذا لم تصدر التعرفة الجديدة بشكل رسمي فلا يمكن ضبط تصرفات الأطباء حالياً في هذا الخصوص وبالتالي لا بد أن تصدر التسعيرة الجديدة حتى يتم ضبط المخالفة.

وشدد على ضرورة تعزيز ثقافة الشكوى بالنسبة للمريض، مؤكداً أن أبواب النقابة مفتوحة لكل مريض يقدم شكوى في هذا الخصوص بحيث يتم التأكد منها بما يضمن تحصيل الحقوق.

وأوضح أنه يتم دراسة الشكاوى التي تأتي إلى الفرع ومن لجان بعيدة عن مجلس النقابة.

وكشف عن إحالة عدد لا بأس به من الأطباء إلى المجلس المسلكي بشكاوى متعددة ومختلفة منها زيادة التعرفة ومنها أيضاً عدم متابعة المريض وتقصير الطبيب في ذلك وغيرها من المخالفات وتم توجيه عقوبات وكتابات تعهدات.

وأشار موسى إلى أن هناك أطباء يتقاضون تعرفة كبيرة وخصوصاً في بعض المناطق في دمشق تصل أحياناً إلى أكثر من ٣٥ ألف ليرة في هذه المناطق على حين لا توجد هذه الأرقام في ريف دمشق فهي أقل من ذلك بكثير حيث تتراوح عند الكثير من الأطباء ما بين ٥ إلى ١٠ آلاف ليرة ومن الممكن أن تصل إلى نحو ١٢ ألفاً عند الطبيب المختص مثل القلبية الذي يتقاضى أيضاً أجرة الخدمات المقدمة منها التصوير عبر جهاز «الإيكو».

واعتبر أن الطب مهنة إنسانية وأنه على الطبيب أن يتحمل جزءاً من معاناة المواطن وأنه يجب ألا يتم مجاراة الطبيب مع التاجر.

وفي موضوع آخر أكد موسى أنه تم تأسيس عيادة ما قبل الزواج من جديد في مدينة دوما في ريف دمشق بعد ما تم تخصيص عقار تعود ملكيته للنقابة، فتم تأهيله بشكل كامل وبأجهزة حديثة حتى يكون مقراً لعيادة ما قبل الزواج، مبيناً أن هناك إقبالاً على الزواج في ريف دمشق.

وكشف موسى أن فرع النقابة بصدد القيام بإنشاء مخبر مركزي في ريف دمشق ومقره أيضاً مدينة دوما لكل التحاليل بأسعار مضبوطة بما يتماشى بالتسعيرات الصادرة عن وزارة الصحة.

وأشار رئيس فرع نقابة أطباء ريف دمشق إلى أنه حالياً يتم وضع دفتر الشروط والبحث عن عقار في المدينة لإنشاء هذا المخبر.

> إحالة أطباء لا بأس بهم إلى المجلس المسلكي بشكاوى مختلفة

١٢٠ مدجنة مرخصة في المحافظة

مدير فرع أعلاف اللاذقية لـ«الوطن»: المخزون مطمئن وبأسعار أقل عن القطاع الخاص بنسب تصل إلى ٤٥ بالمئة

| اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد مدير فرع مؤسسة الأعلاف في اللاذقية سائر حبيب لـ«الوطن»، مواصلة دعم مربي الثروة الحيوانية بتقديم الأعلاف بما ينعكس على عمليات التربية ويضمن استمرارية الإنتاج في القطاع المهم، وانخفاض أسعار منتجاتها بما يخفف العبء عن مستوى معيشة المواطن بالوقت نفسه.

وبيّن أن الدعم يشمل جميع قطاعات تربية الثروة الحيوانية الموجودة في اللاذقية وهي خمسة قطاعات: الدواجن، الأغنام والماعز، الأبقار، الخيول، الثروة السمكية، كما تدعم المؤسسة العامة القطاعات الأخرى في باقي المحافظات ومنها الجواميس والجمال.

وأشار حبيب إلى الدور الذي تقوم به المؤسسة تحت مسمى الدور الداعم للمربين والوازن على مستوى السوق والأسعار، مؤكداً توافر جميع المواد العلفية بما يغطي حاجة تنفيذ الدورات الحالية والمقبلة وبأسعار مخفضة عن القطاع الخاص بنسب تتراوح بين ٤٠-٤٥ بالمئة.

ونوّه بتمديد الدورات العلفية بما يساهم في دعم المربين بشكل كبير، من ناحية توفير الأعلاف، التي -كما ذكر- أن مخزونها مطمئن ولا توجد أي إشكاليات بهذا الأمر.

وذكر أن الدورات العلفية للأغنام والماعز مستمرة حتى نهاية شهر أيار الجاري، بمعدل ١٠ كيلو نخالة للرأس بعد أن كانت ٦ كيلو حتى نهاية نيسان الماضي، ليتم تمديدها بزيادة المقنن العلفي حتى ٣١ الشهر الحالي، بسعر ٧٠ ألف للطن الواحد.

وأشار حبيب إلى استمرار الدورة العلفية للأبقار بتقديم مقنن جاهز حلوب بمعدل ١٥٠ كيلو غرام للرأس حتى نهاية الشهر الجاري، بعد أن كانت في السابق ٥٠ كيلوغراماً ليتم رفع المعدل نحو ٣ أضعاف دعماً للمربين في هذه الظروف الصعبة، منوهاً بأن سعر طن مقنن جاهز حلوب ١,٤ مليون ليرة بأسعار مخفضة عن القطاع الخاص بنسبة كبيرة.

فيما يخص قطاع الدواجن، أشار حبيب إلى فتح عدة دورات بمعدل دورة علفية كل شهرين، وتستمر حالياً دورة حتى ٣١ شهر أيار الحالي، ويتم فيها تقديم مقنن الذرة الصفراء بمعدل ٤٠٠ غرام للطير و٣٠٠ غرام صويا و٢٠٠ غرام نخالة للمداجن التي تربي من ٥ آلاف طير وما فوق، على حين تتم زيادة ١٠٠ غرام للطير من مقنن الذرة الصفراء للمداجن التي تربي ما دون ٥ آلاف طير لدعم صغار المربين.

ولفت إلى أن أسعار الأعلاف المقدمة خلال الدورات العلفية تبدأ بـ١,٥ مليون للطن الواحد من الذرة الصفراء، و٢,٥ مليون ليرة للطن الواحد من كسبة الصويا، وجميعها أرخص من أسعار القطاع الخاص بنسب تتراوح بين ٤٠-٤٥ بالمئة.

وذكر أن هناك إقبالاً كبيراً من المداجن في اللاذقية على التسجيل في الدورات العلفية، بمعدل أكثر من ١٢٠ مدجنة مرخصة في المحافظة وهذا رقم ممتاز ومؤشر جيد على التربية وسط هذه الظروف.

وحول نشاط المؤسسة خلال الربع الأول من العام الجاري، قال حبيب إن مبيعات المواد العلفية من كسبة صويا وكسبة قطن وذرة صفراء وجاهز حلوب ونخالة، بلغت ٤٧٧٧ طناً، لجميع القطاعات العامة والتعاونية والخاصة بقيمة مالية إجمالية تجاوزت ٦ مليارات ليرة سورية.

في المقابل، ذكر حبيب أن مشتريات المؤسسة بلغت ٧٩٥٤ طناً من بعض المواد العلفية بقيمة ٤,٧ مليارات ليرة وذلك خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري.

١٨ عاماً ومبنى المصالح العقارية في السويداء على الهيكل ينتظر التمويل

| السويداء -عبير صيموعة

تخطى العمر لانطلاق مشروع إقامة بناء جديد لمديرية المصالح العقارية في السويداء الـ١٨ عاماً، ومازال البناء المزعوم هيكلاً من دون تجهيز يصارع العوامل الطبيعية منذ توقف العمل به في عام ٢٠١٠.

وما زال المراجع لمديرية المصالح العقارية في بنائها المستأجر يشاهد الضغط الكبير في عمل المديرية المحصورة ضمن مبنى قديم غير قادر على استيعاب كل المراجعين والموظفين ما يضطر المديرية إلى استئجار مبانٍ إضافية لمحاولة استيعاب كامل أعمال الدوائر التابعة للمديرية.

ومما زاد الطين بلة أن المحكمة العقارية الموجودة ضمن بناء متهالك آيل للسقوط تقع في مكان وبقية الدوائر في مكان آخر، الأمر الذي أربك المراجعين هنا وهناك بغية إتمام معاملاتهم الإفرازية والعقارية، وكما رتب عليهم أعباء مضاعفة مالية. ناهيك عن أن مستودع المديرية لم يعد يتسع للأضابير والمعاملات ما دفع بالمديرية للبحث عن مستودع آخر، ما يؤكد بالضرورة وجوب الإسراع بإنهاء تجهيز المبنى الجديد الذي يشكل الحل الوحيد لإنهاء معاناة المواطنين والموظفين على حد سواء.

مدير المصالح العقارية في السويداء جهاد الحلبي أكد لـ«الوطن» أن معاناة المواطنين والموظفين على حد سواء تنتهي بانتهاء تجهيز المبنى الجديد الذي سيسهل أمور المراجعين ويقوم بتلبية جميع مطالبهم المتعلقة بالأمور العقارية.

وأكد أن سبب التوقف بالعمل منذ عام ٢٠١٠ ضمن المشروع كان بداية لسبب وجود قرار يعوق تنظيم ملحق العقد المتعلق بتقرير تفتيشي حيث جرى مخاطبة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وأتت الإجابة بأن هذا التقرير لا يعوق من تنظيم ملحق العقد وبناء عليه تم مخاطبة المديرية العامة التي طلبت تشكيل لجان وإعداد كشف تقديري للأعمال المراد تنفيذها مع وضع الكشف التقديري لتلك الأعمال حيث جرى تحديد الكميات والأسعار ليصل الكشف التقديري لتلك الأعمال إلى ملياري ليرة.

وأضاف: ومن ثم جرت مخاطبة وزارة الإدارة المحلية عن طريق المديرية العامة للمصالح العقارية وكان الرد بأن المديرية بحاجة إلى موافقة رئاسة مجلس الوزراء لكون قيمة الكشف ما فوق المليار ليرة وهي من اختصاص مجلس الوزراء ونظراً لعدم قدرة المديرية على فصل الأعمال العقدية عن غير العقدية أدى ذلك إلى إعادة تنظيم عقد جديد مع المتعهد ذاته مع محاولة التخفيف من أعباء الإكساء لانطلاق العمل ضمن المشروع، إلا أن الجهة الدارسة في دمشق أكدت استحالة تغيير أي من بنود الإكساء حرصاً منها على سلامة البناء فنياً وما زلنا ننتظر موافقة وزارة الإدارة المحلية التي تأتي بالضرورة بعد موافقة رئاسة مجلس الوزراء لتأمين التمويل لإكمال المشروع.